

اعتماد سلة عملات كأساس لتسعيرة النفط
ومدى تأثيرها على طلب الدولار

Adoption of a basket of currencies as a basis for pricing
oil And its impact on dollar demand

ليبيبا عبود صالح باحويرث
سالم مبارك صالح بن قديم



جامعة الأندلس
للعلوم والتكنولوجيا

Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

اعتماد سلة عملات كأساس لتسعيرة النفط ومدى تأثيرها على طلب الدولار

الملخص :

ومكانة الدولار عالميا فإننا نتوقع ارتفاع سعر صرفه في المدى المتوسط والطويل. كلمات مفتاحية: سلة عملات، سعر الفائدة، التعويم، التضخم، المرونة.

إن تغير أسعار النفط العالمية لها تأثير مباشر على أسعار صرف العملات، وإن استقرار سعر الصرف يعد من أولويات السياسة التسعيرية في مختلف الدول، ومن أجل تجنب انخفاض العائدات النفطية عند انخفاض سعر صرف الدولار يتعين اعتماد سلة عملات كأساس لتسعيرة النفط لضمانات الاستقرار النسبي بمعدل صرف العملة، والحفاظ على معدلات الصرف الحقيقية. وقد تطرقت الدراسة إلى أهمية نشأة وتطور سلة العملات، ومزايا نظام الربط بالسلة وعيوبه، وأسباب تبني الكويت لنظام السلة، ولذلك تم التطرق لأنواع أنظمة الصرف والسياسات التسعيرية والعوامل الاقتصادية لتغير أسعار النفط وانعكاساتها على أسعار الصرف، وتوصل البحث إلى أن نظام سلة العملات يوفر المرونة النسبية في تحديد سعر الصرف عند ارتفاع سعر النفط، فهناك انخفاض كبير في قيمة عملات الدول التي تربط صرف عملاتها بالدولار الأمريكي ما عدا دولة الكويت، وإن التوجه الحثيث لأنظمة الصرف في الدول المتقدمة نحو السياسة المرنة أو التعويم ناتج عن صعوبة استمرار أنظمة الصرف الثابتة، ومن حيث قوة

Abstract :

The change has a direct impact on currency exchange rates, as the stability of the exchange rate which is one of the priorities of pricing policy in different countries in world oil prices, To avoid the drop in oil revenues when low dollar exchange rate should be adopted as the basis of a basket of currencies for oil pricing guarantees the relative stability of the exchange rate of the currency and maintain the real exchange rates. Find ways to the importance of origins and evolution of the currency basket and the advantages and disadvantages of linking the basket and the reasons for the adoption of Kuwait basketball system to system Therefore touched types of drainage systems and pricing policies and economic factors change and its impact on exchange rates, oil prices. The research found that the currency basket system that provides relative flexibility in determining the exchange rate at the high price of oil, there is a significant drop in the currencies of countries that link their currencies to the US dollar value of what a runner Kuwait, Modern approach to drainage systems in

developed countries towards flexible policy or flotation resulting from the continuing difficulty fixed drainage systems, power and prestige of the dollar globally expect higher exchange rate in the medium and long term.

Keywords: a basket of currencies, interest rates, flotation, inflation, flexibility

المقدمة :

تزامنا مع التطورات والتقلبات التي شهدتها أسواق النفط وأسواق صرف العملات كون النفط سلعة استراتيجية دولية يخضع لمجموعة من التطورات أدت إلى حدوث اختلاف كبير في توازن قوى العرض والطلب وخصوصيته في تداخل العوامل الاقتصادية والسياسية وتتفاوت درجة تأثيرها على أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار كونه عمله التبادل التجاري النفطي وله أهمية بالغة في مجال التمويل الدولي والتجارة الدولية.

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات لتقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط والعلاقة بينهما ، وكذا الإنتاج النفطي العالمي والطلب والعرض على النفط.

أهمية البحث :

تكمن في إبراز العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط وسعر الصرف مقابل الدولار وإبراز أسباب التفاوت بين السعر الاسمي والحقيقي لبرميل النفط معبرا عنه بالدولار موضحا في حالات فك ارتباط المبادلات التجارية النفطية بالدولار، ما هي النتائج المترتبة عن ذلك، وكذلك في حال استمرار ربط النفط بالدولار أو بسلة عملات مستندا إلى تجربة دولة الكويت.

اهداف البحث : يهدف إلى:

- (١) تصحيح المسار التسعيري للنفط باعتماد سلة عملات أو حقوق السحب كأساس لتسعيرة مستندا إلى تجربة الكويت في فك ارتباطها بالدولار واعتماد نظام " حقوق السحب" سلة العملات كأساس للتسعيرة مبينا مزايا وعيوب هذا النظام.
- (٢) توضيح طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار النفط في سعر صرف الدولار.
- (٣) بالتأثير المحتمل لتغيرات سعر النفط في الطلب العالمي على الدولار كونه عملة المبادلات النفطية.

الدراسات السابقة :

بعض الدراسات تشير إلى أن سعر الصرف يتأثر بالتغيرات في الميزان التجاري، ولقد كان ولا يزال للنفط الأثر الأكبر على الميزان التجاري، حيث إن تجارة النفط تتم أساسا بالدولار، ولذا فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الدولار، مما يساعد على ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، وإن ارتفاع أسعار النفط قد عمل على خفض أسعار صرف العملات.

كثير من الدراسات تطرقت إلى هذه المشكلة ومنها دراسة [٢١] الذي لاحظ في دراسته أن أكثر التغيرات السعرية التي ظهرت بشكل واضح في ساحة الاقتصاد العالمي هي قيمة الدولار وسعر النفط، حيث وضع تساؤلاته حول طبيعة العلاقة والمدى الذي يمكن لارتفاع سعر النفط أن يؤثر في سعر صرف الدولار.

وقد افترض في دراسته أن هناك ثلاث دول هي: الولايات المتحدة، وألمانيا، والأوبك كدولة واحدة، فالولايات المتحدة وألمانيا تتبعان السلع الصناعية إلى الأوبك (Organization Of The Petroleum Exporting Countries (OPEC) وإلى بعضها البعض في الوقت الذي تصدر فيه الأوبك النفط فقط؛ إذ يعتبر سعره متغيرا خارجيا تتحدد قيمته بالدولار، وتبعاً لذلك فإن الواردات النفطية لهاتين الدولتين يراهما كزوجمان متغيراً خارجياً يعتمد فقط على تغير أسعار النفط، أما بالنسبة للأوبك فيرى وارداتها من السلع من هاتين الدولتين معتمدة على الدخل، واضعاً في الاعتبار الفترة الزمنية الفاصلة بين زيادة الدخل وإنفاقه، على أساس أنه ليست هناك تغيرات في دخل الدول الصناعية، وهو افتراض برره كزوجمان بأن إعادة توزيع الدخل العالمي والنتاج عن ارتفاع سعر النفط سيؤدي إلى تغيرات نسبية أكبر في دخل الأوبك الحقيقي مقارنة بمثيله في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization For Economic Co-operation and Development (OECD).

وأوضح كزوجمان أن ارتفاع سعر النفط سيؤدي إلى حدوث نوعين من التأثيرات: **أولاً: التأثير الفوري:** ويتمثل في زيادة فاتورة واردات الدول الصناعية دون أن تقابلها زيادة في صادراتها، وتبعاً لذلك فإن الحساب الجاري للدولتين يتحدد طبقاً لاستثمارات الأوبك لفوائضها النقدية في شراء الأصول الأمريكية والألمانية.

ثانياً: التأثير اللاحق: هي زيادة إنفاق الأوبك ليقابل الزيادة في دخلها الناتج عن ارتفاع سعر النفط في الوقت الذي سينخفض معدل طلبها على الأصول من العملتين الدولار والمارك، وعليه تتحصر المقارنة في الأمد الطويل على نسب الصادرات والواردات بين كل من الولايات المتحدة وألمانيا من جانب والأوبك من جانب آخر، وتحدد أثر ارتفاع سعر النفط على سعر صرف الدولار أمام المارك.

إلا أن دراسة كروجمان واجهت العديد من الملاحظات، منها:

(١) أنها لا تميز بين الأهمية النسبية لواردات الدولتين الصناعيتين من النفط وتأثير ارتفاع أسعاره على مستوى الأسعار في دخلهما الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بالتغيرات اللاحقة المتوقعة في سعر الصرف.

(٢) لم تأخذ في اعتبارها التغيرات التي تطرأ على الطلب من الأصول الدولارية في حالة تغير أسعار النفط، حيث إن الدولار كما هو معروف هو العملة الوحيدة المعتمدة في التبادل النفطي.

(٣) البساطة المتناهية في التحليل مبنية على افتراضات بعيدة نوعاً عن الواقع.

(٤) قدمت دراسة تفسيرية لأولى مراحل ارتفاع سعر النفط إلا أنها ذات جدوى أقل في تفسير التطورات الهيكلية التي حدثت على صعيد سوق النفط العالمي أو على اقتصاديات دول الأوبك.

○ دراسة [٢٣] حول تأثير صدمات بعض المتغيرات الاقتصادية (أسعار النفط، السياسة المالية والإنتاجية) على أسعار صرف الدولار، ووجدت الدراسة إن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤدي دور مهم في تفسير تحركات سعر الصرف للدولار.

○ دراسة [٢٢] حول العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط العالمية ومعدلات صرف الدولار. وكانت النتائج أن أسعار النفط مصدر مهم لتفسير تحركات أسعار صرف الدولار، وهناك علاقة مستقرة بينها وإمكانية استخدام أسعار النفط العالمية للتنبؤ بالعوائد المستقبلية لسعر الصرف

○ دراسة [٢٥] حول العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط ومعدلات صرف عملات

دول الأوبك مقابل الدولار وباستخدام نموذج التكامل المشترك وسببيه جرانجر وجاءت النتائج تشير بأن أسعار صرف الدولار مصدر مؤثر جدا في تحركات أسعار النفط العالمية، ووجود علاقة ارتباط طويلة الأجل بينهما.

أوضحت الدراسات السابقة أن هناك عدة اتجاهات يجب الإشارة إليها:

- (١) صعوبة فك الارتباط تستدعي ضرورة استمرار ارتباط العملات المحلية بالدولار لان العملية تحتاج إلى دراسة معمقة كون جميع إيراداتها واستثماراتها مقيمة بالدولار.
- (٢) التيار المؤيد لفك الارتباط.
- (٣) التيار الوسط الذي يدعو إلى إيجاد بدائل أخرى وعدم الانجرار وراء البنك المركزي الأمريكي في أسعار الفائدة وإعادة النظر في تقييم أسعار العملات المحلية مقابل الدولار.

أن الدول المرشحة أكثر من غيرها للاستفادة من الربط القوي لأسعار صرفها بعملة أجنبية هي:

- الدول العاجزة عن تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وضمان استقرار الأسعار بمفردها.
 - الدول التي تربط أزماتها الاقتصادية بشكل كبير بأزمات الدولة أو الكتلة الاقتصادية صاحبة عملة الربط.
 - الدول الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية.
 - الدول القريبة جغرافيا ولغويا وحدوديا من البلدان صاحبة عملات الربط.
- يتميز البحث عن الدراسات السابقة باستخدام بيانات شهرية وسنوية (٢٠١٢ - ٢٠٠٠) وكذلك توضيح المسار الصحيح لتسعيرة النفط وذلك باعتماد سلة عملات بدلا من عملة التبادل التجاري (الدولار الأمريكي)، استناد التجار ببعض الدول واستخدام أساليب التقييم في توضيح العلاقة بين سعر النفط وأسعار الصرف.

المحور الأول : سلة العملات – نظام الربط بها – والتجربة الكويتية

سلة عملات (حقوق السحب الخاصة) (Special Drawing Rights(SDR) نشأتها وتطورها :

تبنى صندوق النقد الدولي International Monetary Fond فكرة سلة العملات (حقوق السحب الخاصة) لزيادة السيولة النقدية الدولية، فقد أعطت هذه الوحدة في البداية قيمة تساوي ١/٣٥ من أوقية الذهب وهو ما كان يمثل وقتها سعر صرف الدولار بالذهب لكن تقييم هذه الوحدة بالذهب انتهى في عام ١٩٧٤م، ومنذ ذلك الوقت تم تعريفها بأنها تمثل قيمة الوزن الترجيحي لستة عشر عمله رئيسية بحسب أهميتها في تجارة العالم الحر، حتى تم تعديل هذه القيمة ثلاث مرات منذ ذلك الحين [٢١]. إن مسألة تحول الأوبك من الدولار إلى اعتماد سلة عملات (حقوق السحب الخاصة) قد بدء التفكير فيها بصورة جادة في أوائل السبعينيات حينما أخذت قيمة الدولار تتدهور أمام العملات الرئيسية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لعائدات الأوبك، ولم يمنع الأوبك وقتها من اتخاذ الخطوات الفعلية في هذا الاتجاه إلا أن الزيادات المتلاحقة التي طرأت على أسعار النفط والتي تجاوزت بكثير مقدار ما تقدم من قوة شرائية سواء تلك التي نتجت بسبب انخفاض قيمة الدولار أو بسبب زيادة معدلات التضخم في الدول الصناعية في العقد الماضي ولكن الانخفاض المتلاحق في أسعار النفط الاسمية والذي تبعه الانخفاض المتتالي في قيمة الدولار منذ عام ١٩٨٥ قد فتح الباب والمطالبة لدول أوبك بضرورة العمل على الحفاظ على القوة الشرائية للعائدات النفطية. هناك نظام سعر صرف جديد يسمى ربط سعر الصادرات أو ربط السعر التصديري الذي كان قد وجه إلى الدول التي تعتمد اقتصادياتها كثيرا على إنتاج سلعه أولية سواء معدنية أو زراعية. وذلك بتثبيت قيمة العملة المحلية بسعر السلعة. فالدول التي تعتمد على إنتاج النفط يمكنها أن تربط عملتها بسعر النفط وهكذا.. وهذا التثبيت يمكن أن يكون كليا أو جزئيا عبر سلة تتكون من النفط وعملات أخرى ترتفع وتنخفض قيمة العملة تبعا لحركة سعر النفط بالدولار [٢٨، ٢٦]. وعلى هذا الأساس ولتفادي التغيرات الغير مرغوب فيها في أسعار الصرف الحقيقية بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط ولضمان إدارة أفضل لنظام الصرف يمكن للبنوك المركزية للدول الاحتفاظ باحتياطات من النفط لدعم قيمة العملة المحلية.

نظام الربط بسلة العملات مفهومه ومزاياه وعيوبه :

تختلف دول العالم فيما بينها حول النظام الذي تستخدمه لتحديد معدل صرف عمله أي منها بالنسبة للعملات الأخرى في العالم. إن نظام سلة العملات هو نظام بمقتضاه يتم تحديد معدل صرف العملة استنادا إلى مجموعة من العملات التي يتم انتقائها من قبل البنك المركزي (والتي ستشكل السلة) وغالبا ما يتم انتقاء هذه العملات على أساس كثافة التجارة البينية بين الدولة والدول صاحبة هذه العملات، حيث يقوم البنك المركزي بترتيب الدول الشركاء في التجارة مع الدولة حسب أهميتها (أي بحسب نسبة إجمالي الواردات والصادرات من وإلى هذه الدولة إلى إجمالي التجارة الخارجية للدولة)، ثم يعطى لكل عملة من عملات أهم الدول وزنا في تحديد معدل الصرف بين العملة وعملات هذه الدول.

وبمرور الوقت تتغير أوزان العملات المختلفة في السلة مع تغير كثافة التجارة مع دول السلة، وذلك بحسب التطورات التي تحدث في التوزيع الجغرافي لتجارة الدولة الخارجية، وذلك حتى يحافظ البنك المركزي على معدل الصرف الحقيقي وبما لا يضر بالموقف التجاري للدولة. على سبيل المثال يتم تحديد معدل صرف وحدات حقوق السحب الخاصة (عملة حسابية دولية يقوم صندوق النقد الدولي بإصدارها) من خلال سلة عملات مكونه من ٤ عملات هي: الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنية الإسترليني. وفي نهاية السبعينات كان الريال السعودي أحد العملات التي تشكل سلة العملات التي يتم تحديد معدل صرف وحدات حقوق السحب الخاصة على أساسها. يبين الجدول أدناه أوزان العملات المكونة كوحدة حقوق السحب الخاصة [١٦، ٧].

جدول رقم (١) أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب [٢٩، ٣٣].

العملة	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١ يناير ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
دولار أمريكي	٪ 42.83	٪ 42.85	٪ 42.93
يورو	٪ 37.79	٪ 36.39	٪ 39.27
جنية إسترليني	٪ 11.90	٪ 11.74	٪ 11.67
ين ياباني	٪ 7.48	٪ 9.02	٪ 9.13

أهم مزايا نظام سلة العملات هي أولاً: الحفاظ على معدل الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتجنب أي زيادة في قيمة العملة. Over Valuation، أو خفض في قيمة العملة Under valuation، والذي يمكن أن ينجم عن الربط الثابت أو الجامد بعملة محددة مثل الدولار.

أما الميزة الثانية: فهي الاستقرار النسبي لمعدل صرف العملة، وذلك أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ومن ثم سوف يكون الأثر النهائي لهذا الارتفاع غير محدود.

أهم عيوب نظام سلة العملات: يكمن في عدم توفير الاستقرار المطلوب في معدل الصرف إذا كانت التجارة مرتكزة مع دولة ما أو كانت الأوزان في معدل الصرف مرتكزة حول عملة معينة مثل الدولار الأمريكي، في هذه الحالة سوف تكون الأوزان المحددة لمعدل صرف العملة مركزة بشكل كبير وبالتالي سوف يعاني النظام من نفس العيوب الخاصة بنظام الربط الثابت.

بعض الدول تقوم بالإعلان عن هذه السلة غير أن بعض الدول تفضل الاحتفاظ بمكونات السلة بصورة سرية وبهدف حماية العملة المحلية من ضغوط المضاربة في حال توقع تغير الأوزان نتيجة تغير توزيع التجارة مما يعرض العملة المحلية لهجمات المضاربين، بصفة خاصة إذا تعلق الأمر بدولة لها وزن كبير في السلة. من شروط التحول: ان أسواق صرف العملات وأسواق النفط في العالم قد تبقى مضطربة لفترة طويلة ويتطلب:

- تغير نظام تجارة النفط.
- تغير الجغرافيا السياسية سيؤدي إلى تقويض وضع الدولار.
- وضع الاعتبار للقوة الاقتصادية الناشئة الصين وإدراج عملتها (اليوان) ضمن سلة العملات لتسعيرة النفط.

تجربة الكويت في فك ارتباط الدينار بالدولار واعتماد سلة عملات كأساس لتسعيرة النفط:

في ٢٠ مايو ٢٠٠٧م أعلنت الكويت فك ارتباط الدينار بالدولار واعتماد سلة عملات

كأساس لتسعيرة النفط وان الكويت عادت لنظام ما قبل عام ٢٠٠٣ م الذي استمر لثلاثة عقود والذي قررت فيه ربط الدينار الكويتي بالدولار كخطوة أساسية لخطة خليجية للعملة الموحدة والتي بدورها ستوفر قاعدة مشتركة بينها.

وفي تلك الفترة عندما كان الدينار مرتبط بالدولار وفي ظل استمرار انخفاض الدولار فان خسائر الكويت قدرت بأكثر من ١٠٠ مليون دولار من قيمته الشرائية ٢٠٠٣م مقارنة بالأعوام السابقة أما عندما ارتفع الدولار فان القوة الشرائية للنفط الكويتي ستزيد بسبب وارداتها من الدول الأوروبية واليابان، لكن المشكلة أن ارتفاع أسعار الدولار سترفع من القيمة الحقيقية لأسعار النفط وبالتالي سينخفض الطلب عليه مما يخفض أسعار النفط. وكل ذلك و بالإضافة إلى التضخم جعل الكويت تقرر العودة إلى النظام القديم.

أسباب تبني الكويت لهذه التجربة: انخفاض تكاليف عملية إعادة ربط الدينار الكويتي بسلة عملات بكل المعايير نتيجة لوجود النظام ومن الصعب توفرها في أي دولة أخرى ولان تكاليف تحويل العملة من الدولار إلى سلة عملات ستكون عالية.

إن القوة الشرائية للنفط الكويتي للفترة من ١٩٧١ - ١٩٩٤م كانت أعلى من القوة الشرائية لدول الأوبك ويعود ذلك إلى ارتباط الدينار الكويتي بسلة عملات بدلا عن ارتباطها بالدولار وتنوع مصادر وارداتها.

إن أسباب زيادة التضخم في الكويت ناتج عن استمرار الدولار في الانخفاض مقابل العملات العالمية الرئيسية خصوصا الين الياباني وبشكل مباشر واستمرار الدولار في الهبوط سيؤثر بشكل كبير في أسعار السلع المستوردة من اليابان وأوروبا [8,12,16].

الآراء التي طرحت على حالة الكويت التي قامت بربط عملتها بسلة من العملات في ٢٠ مايو ٢٠٠٧م

هل فك ارتباط الكويت بالدولار مبررا اقتصاديا؟

أولا: انخفاض الدولار مقابل العملات الأجنبية بصفة خاصة، اليورو، الين أدى إلى رفع قيمة الواردات الكويتية. حيث يرى معارضو فك الارتباط عن الدولار أن هذا التبرير فيه نوع من المبالغة؛ لأن واردات الكويت من منطقة اليورو لا تتجاوز ٢٥٪ من إجمالي

واردات الكويت بينما وارداتها من اليابان لا تتجاوز ٩٪ وعلى الرغم من محاولات بنك الكويت التخفيف من تأثير تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى من خلال استنفاد الهامش المسموح به للتحرك التصاعدي في سعر صرف الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي إلا أن الانخفاض الكبير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى وارتباط سعر الدينار به ساهم في تراجع القوة الشرائية للدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية بخلاف الدولار، وفي ظل استمرار تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية فإن اعتبارات المصلحة الوطنية تقتضي فك ارتباط سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي والعودة إلى نظام السلة الخاصة لتحديد سعر صرف الدينار الكويتي إلا أن الدولار الأمريكي سيقى له دور مهم في تحديد سعر صرف الدينار الكويتي.

ثانياً: مكافحة التضخم من خلال انخفاض تكاليف الصادرات حيث برر من لا يتفق مع فكرة فك ارتباط الكويت مع الدولار وإن الاقتصاد الكويتي لم يعان من مشكلة التضخم في السنوات الأخيرة. ومن خلال الاطلاع على نسبة التضخم بعد اعتماد سلة العملات فلا يوجد فرق يذكر بين معدلات التضخم في ظل ربط سلة العملات. كما إن ادعاء أن ربط الدينار بالدولار هو المسئول عن التضخم يهمل أثر المتغيرات الآتية في الضغط على مستويات الأسعار المحلية: اثر زيادة الإيرادات النفطية التي أدت إلى زيادة مستويات الدخل ومن ثم الإنفاق واثر النمو الكبير في السيولة النقدية على نحو لم تشهد الكويت في تاريخها، واثر النمو الكبير في قطاع العقار واثر خطط الإنفاق من خلال الدخل في عصر المشروعات العملاقة.

مؤيدو النظام لفك الارتباط بالدولار: يعتبرون ان نظام السلة الخاصة سيوفر مرونة نسبية في تحديد سعر الصرف ويسهم معها في تعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على امتصاص أثر التقلبات الحادة أحيانا خاصة في الآجال القصيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية وبالفعل ارتفع سعر الدينار الكويتي مقابل معظم العملات الرئيسية والخليجية بنسب مختلفة (بحسب مصادر بنك الكويت المركزي) مما يعطي مؤشرات ايجابية عن تعزيز قيمة الدينار مقابل عدد كبير من العملات وكذلك تصبح عملية الاستيراد من هذه الدول أرخص من قبل بالإضافة إلى انه عندما

يضعف الدولار في الأسواق المالية الدولية لا يؤدي إلى ضعف الدينار تلقائياً بسبب ضعف الارتباط بينهما. حيث فك الارتباط سيؤدي إلى تعديل نسبي في قيم الصادرات النفطية المباعة بالدولار وإيرادات الاستثمار الأجنبي.

عند مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الكويت مع بقية دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي نلاحظ انه في الوقت الحالي ترتبط عملات دول مجلس التعاون الخليجي كلها بالدولار الأمريكي باستثناء الكويت التي تعتمد حالياً سلة عملات، وقد أدى هذا الربط إلى انخفاض قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى والتي تسارعت وتيرتها في الفترة الأخيرة، مما أسهم في إبراز التأثير السلبي لارتباط اقتصاديات الخليج بالدولار الأمريكي وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن قيم عملات دول مجلس التعاون الخليجي قد انخفضت فعلياً مقابل اليورو بشكل ملحوظ باستثناء الكويت التي أنهت علاقة الربط مع الدولار [2,4].

لقد كانت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي منخفضة نسبياً وعلى مدى العقدين المنصرمين نادراً ما تجاوزت نسبة التضخم في كل دولة عضو بمجلس التعاون الخليجي 5% مع العلم أن دول الخليج كانت تتمتع بأقل مستوى تضخم منذ عام 1980 - 2004م ولكن الوضع لم يستمر طويلاً وخصوصاً مع الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، ارتفعت معدلات التضخم لتصل في مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات قياسية. حيث أصبح التضخم والضغوط التضخمية الموازية له من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه اقتصاداتها. حيث وصلت معدلات التضخم في عام 2001م من أقل من 1% إلى أكثر من 6% في 2007م، وإلى أكثر من 11% في عام 2008م إلا أنها تراجعت بشكل كبير إلى 2 - 3% في عام 2013م بسبب تراجع التضخم المستورد.

إن اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي تتسم بنوعين من التضخم:

أ - التضخم المحلي: ومنها ارتفاع حجم النفقات الحكومية والمدعومة بعائدات نفطية وفائض كبير في السيولة المحلية ونمو معدلات الكتلة النقدية نتيجة زيادة حجم الاقتراض من البنك.

ب- **التضخم المستورد:** والناتج عن ارتفاع معدلات أسعار السلع والخدمات المستوردة ، وارتفاع عملات هذه الدول مقارنة بعملات دول المجلس المرتبطة بالدولار وعلى هذا الأساس فان ربط أي عمله وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة بتلك التي في الولايات المتحدة.

أما عن تطور التجارة الخارجية تشير إحصائيات البنك الدولي حول حركة التجارة إلى تنوع الهيكل الرئيسي لواردات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير حسب المتعامل معها أو حسب السلع المستوردة. حيث يحتل التبادل التجاري مع اليابان المركز الأول يقدر بـ ١٦٪ من إجمالي الصادرات والواردات الخليجية ، بينما التجارة مع الاتحاد الأوروبي وبقية الدول التي ترتبط عملاتها باليورو بشكل أو بآخر تأتي في المرحلة الثانية بنسبة ١٥٪ وتليها في المرتبة الثالثة الدول التي تتعامل بالدولار الأمريكي بنسبة ١٤٪ ، وبحسب هذه النسب المئوية التي تشير إلى أن الولايات المتحدة ليست الشريك التجاري أو الاستثماري الوحيد أو الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي وفق إحصائيات ما قبل عام ٢٠١٠م [16,33].

أما بخصوص الواردات: يترتب على هبوط قيمة الدولار انخفاض قيمة العملات الخليجية المرتبطة به بالنسبة للعملات الأخرى ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار الواردات من خارج الولايات المتحدة خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي تستورد منها دول المجلس ما يعادل ٣٠ - ٣٥٪ من مجموع وارداتها. منها واردات على شكل سلع نهائية ينعكس ارتفاع أسعارها بشكل مباشر على المستهلك ، ومنها واردات المواد الخام والسلع الوسيطة ، وهذه تنعكس أسعارها بارتفاع أسعار السلع المحلية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو التضخم المستورد.

إن أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية يتحرك مقابل بعضها البعض ولقد اثبت الدينار الكويتي تماسكه أمام العملات الأخرى ، وبموجب المرسوم رقم (١٤٧) سنة ٢٠٠٧م بشأن سياسة سعر صرف الدينار الكويتي على أساس سلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة ، حيث يوفر ذلك النظام المرنة النسبية المناسبة لامتناسبات أثر الضغوط التضخمية المستوردة الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف ومما يعزز الاستقرار النسبي لسعر صرف

الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية [3,7,30].

وتشير تطورات الرقم القياسي لسعر الصرف الفعال الاسمي للدينار الكويتي وهو المقياس الأكثر دلالة للوقوف على تطورات أسعار الصرف إلا أن متوسط سعر صرف الدينار مقابل مجموعة العملات الرئيسية شهد استقرار نسبيًا واضحًا طوال فترة العمل بنظام سلة العملات بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الذي يعتبر الجهة الأكثر اختصاصًا بشؤون أسعار الصرف.

عند مقارنة نظام السلة بنظام الربط بالدولار أن لكل منها مزايا وعيوب أو تكاليف حيث أنه لا يوجد نظام مثالي لسعر الصرف. ولقد أثبت نظام السلة ملائمتها لدولة الكويت لما يوفره من مزايا نسبية تتيح امتصاص التقلبات الحادة أحيانًا في أسعار صرف العملات العالمية ولدعم الثقة في العملة الكويتية وتعزيز قدرته على تلبية احتياجات قطاعات الاقتصاد الوطني من العملة الأجنبية عملت على الاحتفاظ بقيمة ثابتة من الاحتياطي النقدي الأجنبي وكذا الذهب من دون تغيير منذ سنوات. فقد حققت احتياطيات بنك الكويت المركزي في الموجودات الأجنبية نموًا بالمتوسط بنحو ١٢,٦٪ خلال السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٣م ليصل إلى نحو ٨,٣ مليار دينار كويتي في ديسمبر ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٥.١ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٠٩م وإن تقييم الاحتياطيات الأجنبية لبنك الكويت المركزي من الذهب يتم على أساس سعر ١٢,٥ دينار لكل أونصة من الذهب الخالص (أي ليس بالعملة السوقية الحالية) وذلك وفقًا للمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨م وإن توليفة الاحتياطيات الأجنبية تتم وفق منهجية محكمة توفر أقصى درجات الأمان للاقتصاد الوطني [8,9,12].

علاقة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي:

يقوم بنك الكويت المركزي يوميًا بالإعلان عن سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بناءً على سلة العملات الموزونة التي تتم على أساسها ربط سعر صرف الدينار الكويتي وتتم عمليات البيع والشراء للدولار الأمريكي من البنوك المحلية على أساس الأسعار المعلنة يوميًا.

جدول (٢) أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي [34]

الأعوام	Jan - May	Apr – Jun	Jul – Sep	October – Dec
٢٠٠٠	٠.٣٠٥٦	٠.٣٠٧٢	٠.٣٠٧٦	٠.٣٠٧٣
٢٠٠١	٠.٣٠٦٥	٠.٣٠٧٧	٠.٣٠٦١	٠.٣٠٦٠
٢٠٠٢	٠.٢٨٩٧	٠.٣٠٥١	٠.٣٠١٧	٠.٣٠١٦
٢٠٠٣	٠.٢٩٩٤	٠.٢٩٩٣	٠.٢٩٩٢	٠.٢٩٤٤
٢٠٠٤	٠.٢٩٤٨	٠.٢٩٤٨	٠.٢٩٤٨	٠.٢٩٤٨
٢٠٠٥	٠.٢٩٢٣	٠.٢٩٢٠	٠.٢٩٢٠	٠.٢٩٢٠
٢٠٠٦	٠.٢٩٢١	٠.٢٩٠٥	٠.٢٨٩٢	٠.٢٨٩٢
٢٠٠٧	٠.٢٨٩١	٠.٢٨٨٧	٠.٢٨٣١	٠.٢٧٦٤
٢٠٠٨	٠.٢٧١٨	٠.٢٦٥٨	٠.٢٦٦٧	٠.٢٧١٥
٢٠٠٩	٠.٢٩٠٣	٠.٢٨٩٩	٠.٢٨٧٢	٠.٢٨٥٨
٢٠١٠	٠.٢٨٧٩	٠.٢٩٠٠	٠.٢٨٨٠	٠.٢٨١٨
٢٠١١	٠.٢٧٩٥	٠.٢٧٥٦	٠.٢٧٤٠	٠.٢٧٦٥
٢٠١٢	٠.٢٧٨٢	٠.٢٧٩١	٠.٢٨١٦	٠.٢٨١٥
٢٠١٣	٠.٢٨٢٧	٠.٢٨٥٠	٠.٢٧٤٩	٠.٢٨٢٧
٢٠١٤	٠.٢٨٢١	٠.٢٨١٧	٠.٢٨٤٢	

يوضح الجدول (٢) المعدلات السنوية بسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٤م ومن الملاحظ الهبوط التدريجي لأسعار صرف الدولار تجاه الدينار الكويتي فقد انخفض من مستويات ٠.٣٠٧٠ دولار / دينار في عام ٢٠٠١ إلى ٠.٢٨٩٧ دولار / دينار للأعوام من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٤م وذلك لانتهاج الكويت سياسة صرف عملتها مقابل سلة عملات والعجز في الحساب الجاري الأمريكي وبعض العوامل السياسية الأخرى التي لعبت الدور الأكبر في تراجع العملة الأمريكية أمام العملات الأخرى ومنها (الدينار الكويتي).

جدول (٣) أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو دينار / يورو [34]

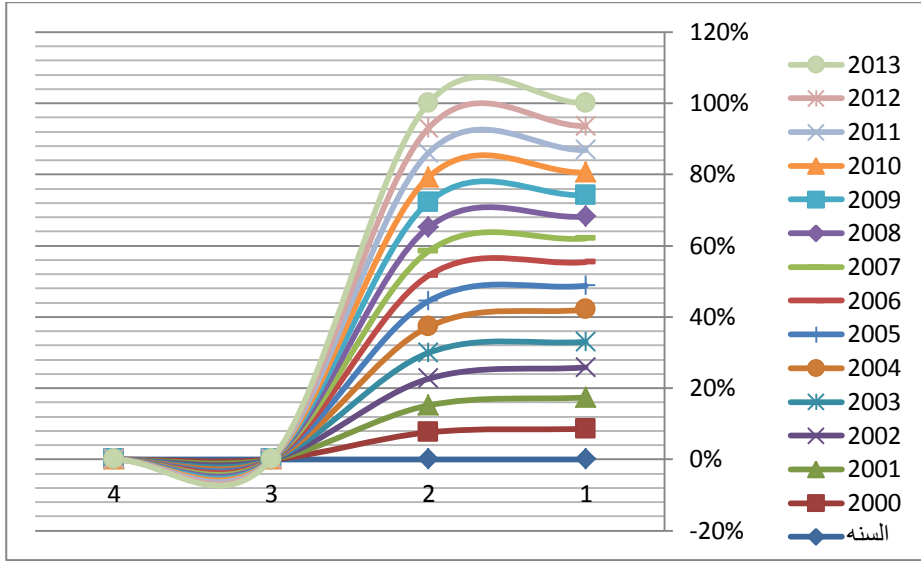
الأعوام	Jan – Mar	Apr - Jun	Jul – Sep	October – Dec
٢٠٠٠	٣.٣١٤١	٣.٥٨٩٧	٣.٧٤٣٠	٣.٧٤٣٠
٢٠٠١	٣.٥٣١٣	٣.٧١٨٧	٣.٦٦٨٥	٣.٦٤٨٤
٢٠٠٢	٣.٧٠٧٥	٣.٥٦٨٦	٣.٣٦٨٩	٣.٣١٣٤
٢٠٠٣	٣.١١٤٠	٢.٩٤٢٩	٢.٩٦٧٩	٢.٨٥٤٨
٢٠٠٤	٢.٧١٦٦	٢.٨١٤٦	٢.٧٧٤٧	٢.٦١٨٤
٢٠٠٥	٢.٦٠٨١	٢.٧١٨٩	٢.٨٠٦٧	٢.٨٧٩٣
٢٠٠٦	٢.٨٤٧٩	٢.٧٤١٤	٢.٧١٣٣	٢.٦٨٣٣
٢٠٠٧	٢.٦٤٠٠	٢.٥٦٩٤	٢.٥٧١٢٢	٢.٤٩٨٦
٢٠٠٨	٢.٤٥٨٤	٢.٤٠٧٢	٢.٤٩٣٦	٢.٧٩٨٢
٢٠٠٩	٢.٦٣٦٥	٢.٥٣٤٤	٢.٤٣٧٤	٢.٣٦٩٩
٢٠١٠	٢.٥٠٨٣	٢.٧٠٧٤	٢.٦٩٣٠	٢.٦١٠٢
٢٠١١	٢.٦١٨٨	٢.٥٢٢٢	٢.٥٧٩٢	٢.٦٨١٦
٢٠١٢	٢.٧٤٨٢	٢.٧٨٩٤	٢.٨٣٩٥	٢.٧٣٩٥
٢٠١٣	٢.٦٤٨٤	٢.٦٨٧٠	٢.٦٥٠٧	٢.٥٩٩٥
٢٠١٤	٢.٥٨٧٠	٢.٥٨٨٣	٢.٦٥٣٣	٢.٦٢٧١

لقد بلغ معدل صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو ٢.٦٣٨١ دينار / يورو في عام ٢٠٠١ م، إلا انه انخفض تدريجيا حيث وصل إلى أدنى مستوياته في عام ٢٠٠٩ م إلى ٢.٤٨١٠ دينار / يورو إلا إن الأسعار ارتفعت ولكن بمعدلات منخفضة.

جدول (٤) أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو للفترة من ٢٠١٣ – ٢٠٠٠ [34]

السنة	دينار/يورو
٢٠٠٠	٣.٥٣١٥
٢٠٠١	٣.٦٣٨١
٢٠٠٢	٣.٤٨٢٩
٢٠٠٣	٢.٩٥٦٥
٢٠٠٤	٣.٧٣٣٠

٢٠٠٥	٢.٧٤٩١
٢٠٠٦	٢.٧٣٣٤
٢٠٠٧	٢.٧٣٣٤
٢٠٠٨	٢.٥٢٦١
٢٠٠٩	٢.٤٨١٠
٢٠١٠	٢.٦١٨٤
٢٠١١	٢.٥٩٥١
٢٠١٢	٢.٧٧٢٨
٢٠١٣	٢.٦٤٩٠



جدول (٥) الإنتاج النفطي وصادرات دولة الكويت النفطية للفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٣ (١.٠٠٠)

برميل/يوم [21,35]

الأعوام	البيانات	
	الإنتاج Production	الصادرات Export
٢٠٠١	١.٩٤٧.٠	١.٢١٤.١
٢٠٠٢	١.٧٤٥.٩	١.١٣٨.٠

٢٠٠٣	٢.١٠٧.٦	١.٢٤٢.٩
٢٠٠٤	٢.٢٨٨.١	١.٤١٤.٩
٢٠٠٥	٢.٥٧٣.٤	١.٦٥٠.٨
٢٠٠٦	٢.٦٦٤.٥	١.٧٢٣.٤
٢٠٠٧	٢.٥٧٤.٥	١.٦١٢.٩
٢٠٠٨	٢.٦٧٦.٠	١.١٧٣.٩
٢٠٠٩	٢.٣٦١.٦	١.٣٤٨.٠
٢٠١٠	١.٣١٢.١	١.٤٣٠
٢٠١١	٢.٦٥٨.٧	١٨١٦
٢٠١٢	٢.٩٧٧.٦	٢.٠٧٠
٢٠١٣	٢.٩٢٤.٧	٢.٠٥٨

يلاحظ أن إجمالي إنتاج الكويت النفطي لعام ٢٠٠١ شهد انخفاضا حيث بلغ ١,٩٤٧,٠ ألف برميل يوميا ، انخفض الإنتاج في العام اللاحق إلا أن الإنتاج النفطي الكويتي ارتفع إلى ٢,١٠٧.٦ ألف برميل يوميا في العام ٢٠٠٣ ، واستمر الإنتاج النفطي في الارتفاع حتى وصل إلى أقصى مستويات الإنتاج في عام ٢٠١٢ والتي تقدر ب ٢,٩٧٧,٦ ألف برميل يوميا مقارنة عام ٢٠١٢ بعام ٢٠١٣م فإن الإنتاج انخفض بما يعادل ٥٢,٩ ألف برميل من النفط يوميا. وتأتي هذه الزيادة في السنوات الأخيرة لاسترداد الاقتصاد العالمي مكانته من الأزمة المالية العالمية.

من خلال ما نلاحظه في الجدول (٥) فإن إجمالي صادرات الكويت من النفط الخام تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت ادنى مستوى في عام ٢٠٠٢ وبعد عشر سنوات أي في عام ٢٠١٢ تجاوزت صادرات الكويت النفطية اثنين مليون برميل يوميا.

المحور الثاني: أنظمة الصرف والسياسات التسعيرية

أنظمة الصرف :

قام صندوق النقد الدولي بتقسيم أنظمة الصرف الأجنبي إلى عدة أنظمة منها الربط إلى عمله واحده أو الربط إلى مجموعة العملات (سلة من العملات) وهناك ترتيب آخر أكثر واقعية وشموليه من حيث النوعية والكمية وذلك بالاستعانة بتحليل البيانات الإحصائية والتي من مميزات التعرف على السلوك أفعلي لأسعار الصرف حيث أعتمد هذا الفكر على دراسة قياسية لمؤشرات ١٤٠ دولة للفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٦م حيث تم التوصل إلى أن ٢٥ دولة خرجت عن أنظمة الصرف الوسيطة سواء الربط إلى عمله واحدة أو سلة من العملات. إن ظهور نظام يحافظ على استقرار أسعار الصرف يجعل الدول أما تعمل على تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبت قيمة عملاتها إلى عمله رئيسية أو سلة عملات، هناك نظم لأسعار الصرف.

نظام أسعار الصرف المرن: وتضم أنظمة صرف حرة تسمح لقوى السوق أن تحدد صرف عملتها مقابل العملات الأخرى على أساس العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها البعض، ومن مزاياه هو عزل الدولة عن التضخم والبطالة في الدول الأخرى، وعزل قرارات الدولة النقدية وغير ملزمة بالتدخل للمحافظة على سعر الصرف ضمن حدود معينه، إلا أن استخدام هذا النوع يعمق من حجم المشاكل الاقتصادية داخل الدول وتأثير التذبذبات في أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول وعلى الاستثمار. أن تعويم العملة أو ما نسميه بنظام معدل الصرف الحر. (free or flexible exchange rate system) يتحدد وفقاً لاتجاهات الطلب والعرض على الدولار فإذا ما ازداد الطلب على الدولار في سوق النقد الأجنبي (سوق الدولار) فإن معدل صرف الدولار يميل نحو الارتفاع والعكس صحيح. معنى ذلك إن معدل صرف الدولار سوف يخضع لموجات الطلب عليها والعرض منها ولذلك أطلق على هذا النظام تعويم العملة Floating، أي ترك قيمة العملة عائمة ترتفع وتنخفض مع موجات الطلب والعرض [7,9].

في سوق النقد الأجنبي تتجمع مصادر الطلب على الدولار لتشكل إجمالي الطلب عليه، كما تتجمع مصادر العرض من الدولار لتشكل إجمالي العرض منه وبناءً على

مستويات الطلب على الدولار والعرض منه يتحدد معدل صرف الدولار بالعملات الأخرى.

لا توجد دولة في العالم تترك عملتها المحلية مُعوّمة على نحو مطلق، نظراً لخطورة النتائج التي تترتب على تغير قيمه الدولار، ولذلك فإن معظم عمليات التعويم التي تكون على نحو يتم إدارته من قبل البنك المركزي ويطلق على هذه الصورة من التعويم بالتعويم المدار Managed Floating حيث يضع البنك المركزي ما يمكن أن نطلق عليه السعر المركزي للدولار ثم يقوم بتحديد حد أقصى لمعدل صرف الدولار (سقف) وحد أدنى (أرضية) لمعدل صرف الدولار وعلى أن يترك الدولار معوماً بين هذين الحدين، حتى إذا ما أقترب معدل الصرف السوقي للدولار من الحد الأقصى أو تجاوزه فإن البنك المركزي يبدأ بالتدخل في سوق النقد الأجنبي، أما من خلال بيع الدولار (لزيادة الكميات المعروضة منه) ومن ثم دفع معدل صرف نحو الانخفاض، أو من خلال رفع معدل الفائدة على العملة المحلية فيزداد الطلب عليه لغرض الإيداع ويزيد بالتالي عرض الدولار. كلا السياستين يؤديان إلى عودة معدل صرف الدولار إلى نظام التعويم. ونظام الصرف المرن الذي من خلاله تعدل أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى بتواتر بناء على تقدير وضع الاحتياطات وميزان المدفوعات والسماح لأسعار الصرف بالتحرك اليومي بدون حدود أو قيود رسمية لسعر العملة وتمنع سير اتجاه العملة بشكل كبير ووفق قوى العرض والطلب.

نظام أسعار الصرف الثابت :

Flexed exchange rates system وفي هذا النظام إن أسعار الصرف تكون مثبتة إما إلى عملة واحدة (paged currency) إذ تثبت الدولة عملتها إلى عملة دولية رئيسية دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقاً مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز، أو تثبت الدولة سعر صرف عملتها إلى سلة عملات (Basked currency) تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، وأن تلجأ الدولة إلى تثبيت عملتها مقابل وحدة معيارية مثل وحدة حقوق السحب الخاصة (Special Drawing rights) أو الوحدة الأوروبية.

حيث إن استقرار النقد يرتكز أساساً على استقرار سعر الصرف فإذا كان يتسم السعر بالواقعية فإنه يخدم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها، ويسهم

ذلك في تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والاستمرار في تعزيز احتياطات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف وتجنب التضخم [11,18].

تأثير الأسعار الاسمية والحقيقية على السياسات السعرية: تتبع أهمية سعر الصرف من العلاقة بين سعر الصرف وسعر السلع الدولية ونتيجة لاختلاف أسعار هذه السلع بين الدول ومعدلات التضخم أصبح ينظر إلى قدرة الصرف كأساس لتنفيذ المعاملات الدولية وليس على تسمية السعر الرسمي المعلن. ومن هنا برزت أنواع مختلفة لأسعار الصرف مثل سعر الصرف الاسمي الذي تعلنه الحكومة كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى وليست كمؤشر للسعر الحقيقي لقيمة العملة كونه يتجاهل التضخم؛ لذا ظهر نوع آخر يعرف بسعر الصرف الحقيقي وهو تعديل لأسعار الصرف الاسمي بمعدلات التضخم.

إن أسعار صرف الدولار تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط والسوق النفطية وعلى منظمة أوبك، ويمكننا تلخيص هذه الآثار في ما يلي:

الجانب التسعيري: إذا أخذنا التسعير الرسمي الذي تجريه منظمة الأوبك فإن هذه التغيرات السعرية لا بد أن تحدث أثارها في السوق النفطية في جانبي العرض والطلب. لكن ما يحدث بالفعل هو إن التفاعل المتوقع لقوى السوق إنما تستجيب للتغيرات الحقيقية للسعر وليس للأسعار الاسمية والفرق ما بينهما يكمن في أن السعر الحقيقي هو نفسه السعر الاسمي إذا لم تطرأ هناك بعض التغيرات في مستوى الأسعار العالمية، مستويات أسعار صرف الدولار أمام عملات أخرى.

أي أنه عندما تزداد الأسعار العالمية للسلع والخدمات بشكل عام دون حدوث تغير في سعر النفط الاسمي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض السعر الحقيقي للنفط. فإذا كانت نسبة التغير في سعر النفط الاسمي أقل من نسبة الزيادة في الأسعار العالمية فإننا نحصل على انخفاض حقيقي في أسعار النفط والعكس صحيح.

أنواع أسعار النفط: عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع:

أ - **السعر المعلن:** يقصد به أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذه السعر الأول في عام ١٨٨٠م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد أوويل.

ب - **السعر المتحقق:** وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك، الاوابك أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج - **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات، حيث يعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية.

د - **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية؛ إذ إن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

السعر الفوري أو الآني: هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحر للنفط بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على النفط الخام، فإذا كان

الاختلال قليل يكون السعر ألفوري أقل من السعر المعلن أو مقارنا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير [13,17,19].

أما التغيرات التي تلحق بأسعار صرف الدولار أمام العملات الرئيسية فإنها أصبحت تمثل عاملا أساسيا آخر في اختلاف السعر الاسمي عن السعر الحقيقي للنفط كون الدولار عمله التبادل النفطي.

ولقد عملت أوبك سابقا على اتخاذ قرار التخفيض سعري بسبب الفائض النفطي حيث كان ذلك القرار اسميا ولم يكن حقيقيا؛ فقد تجاوزت نسبة الارتفاع الذي حدث في قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية تجاوز نسبة الانخفاض الذي اجري على أسعار النفط المعلنة. وقد اعتمدت أوبك على تصحيح المسار التسعيري على الأسعار الاسمية وليس الأسعار الحقيقية وذلك باتباعها إجراءات بتحديد الإنتاج وتخفيض الأسعار ولمعرفة تقلبات أسعار النفط الخام يجب علينا النظر إلى:

الأسعار الاسمية: وهي الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في زمن معين وبموجب سعر برميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل: سعر برنت: وهو خام يصنف من النفط الخفيف ووزن نوعي ٣٨ درجة وبنسبة كبريت منخفضة تصل إلى ٣٧٪ ويسعر به ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية.

خام غرب تكساس: أيضا يستخدم كمقياس خصوصا في أمريكا الشمالية اعتبارها أكبر سوق للنفط في العالم ويصنف من النفوط الخفيفة ووزنه النوعي ٣٩ درجة ومحتوى كبريتي ٢٤٪ وغيرها من الأسعار.

السعر الحقيقي : هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية وبموجبه يتم المقارنة بين القوه الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة (سنة الأساس).

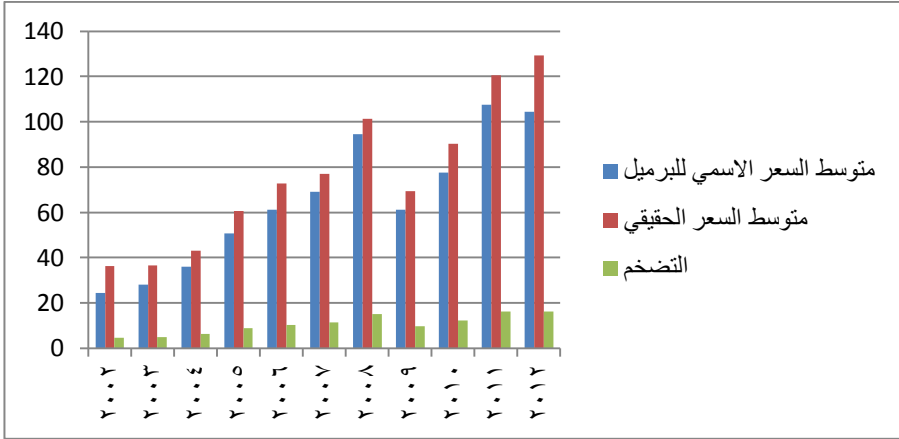
السعر الاقتصادي: وهو السعر الذي قد يشترك في تحديده أكثر من عامل وفق عوامل الطلب والعرض، وهو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل

الاقتصادية ويتحدد بثلاثة معايير: الأول: تصعيد سعر النفط بمعدل ٢.٥٪ سنوياً لمواجهة التضخم، والثاني: هو زيادة السعر بمعدل ٢.٥٪ كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة، والثالث: هو مبدأ تصحيح سعر النفط لما يطرأ على قيمة الدولار من تغيرات في مواجهة عدد من العملات. وبهذه المعايير التي يجب إتباعها لتقدير الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي حفاظاً على قيمته الحقيقية [12,13,17].

جدول رقم (٦) تغيرات متوسط السعر الاسمي والحقيقي للدولار لبرميل النفط للفترة من

٢٠٠٢ - ٢٠١٢ [21,35]

السنة	متوسط السعر الاسمي للبرميل	متوسط السعر الحقيقي	التضخم
٢٠٠٢	24.36	36.24	4.74
٢٠٠٣	28.10	36.44	5.02
٢٠٠٤	36.05	43.12	6.31
٢٠٠٥	50.64	60.60	8.74
٢٠٠٦	61.08	72.74	10.31
٢٠٠٧	69.08	76.96	11.41
٢٠٠٨	94.45	101.28	15.09
٢٠٠٩	61.06	69.26	9.73
٢٠١٠	77.45	90.40	12.12
٢٠١١	107.46	120.55	16.33
٢٠١٢	104.45	129.32	16.11



إن الاختلاف بين السعيرين الاسمي والحقيقي له تأثير كبير في فعالية السياسة التسعيرية التي تتبناها منظمة أوبك.

لو لاحظنا من الجدول أعلاه مستوى سعر برميل النفط للفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٢ كان أدنى مستوى له عام ٢٠٠٢ حيث بلغ ٢٤.٣٦ دولار اسميا بينما السعر الحقيقي وصل إلى ٣٦.٤٢ دولار. إلا أن الارتفاعات المستمرة لسعر برميل النفط والتي بلغت أقصاها في عام ٢٠٠٨م حينها وصل سعر برميل النفط أكثر من ٩٤ دولار اسميا وبسعر حقيقي يقدر بـ ١٠١.١٢٨ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨م، ومن ثم بدأت بالانخفاض بشكل كبير وملحوظ بفعل انعكاسات الأزمة المالية والنشاط الاقتصادي في البلدان الصناعة وقوى المضاربة وعوامل العرض وتسارع معدلات التضخم حيث إن الأخير كان عاملا رئيسا في ارتفاع الأسعار وتأثر سعر صرف الدولار الأمريكي؛ إذ إن انخفاض سعر الدولار أسهم في ارتفاع سعر برميل النفط. إلا أنه تراجع ذلك السعر مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ إلى ٦١.٠٦ دولار وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذت للتأثير في الطلب العالمي والركود في إجمالي الناتج المحلي المنخفض لأمريكا الذي كان سببه أزمة الرهن العقاري. في عام ٢٠١١ ارتفعت أسعار النفط وبلغت ذروتها مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت ١٠٧.٧٦ دولار للبرميل النفطي بالنسبة للسعر الاسمي ١٢٠.٥٥ دولار للسعر الحقيقي واستمرت في الارتفاع حتى وصلت ١٠٩.٤ دولار و ١٢٩.٣٢ دولار للبرميل للسعر الحقيقي.

فإذا ما زادت القيمة الحقيقية بسبب ارتفاع قيمة الدولار حتى ولو لم يكن هناك ارتفاع في السعر الاسمي للبرميل النفطي فان الأسعار الحقيقية الجديدة تجاوزت المستوى الاسمي للبرميل النفطي.

أما في حالة انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى فان الأوبك ستضطر إلى تبني سياسة الدفاع عن الأسعار وهي بمثابة تجاوزات نتيجة لانخفاض قيمة الدولار من جهة وانخفاض الأسعار الاسمية للبرميل النفطي من جهة أخرى.

جدول (٧) تطور حركة الأسعار الشهرية ٢٠٠٥ - ٢٠١١ لبرميل النفط الخام: دولار/برميل
[21,35]

السنة الأشهر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
يناير	٤٠.٢	٥٨.٥	٥٠.٨	٨٨.٤	٤١.٥	٧٦.٠	٩٢.٨٠
فبراير	٤٠.٢	٥٦.٦	٥٤.٦	٩٠.٦	٤١.٥	٧٣.٠	١٠٠.٣٠
مارس	٤١.٧	٥٧.٧	٥٨.٦	٩٩.٠	٤٥.٨	٧٧.٢	١٠٩.٨٠
ابريل	٤٩.٦	٦٤.٤	٦٣.٥	١٠٥.٢	٥٠.٢	٨٢.٣	١٠٨.١٠
مايو	٤٦.٦	٦٥.١	٦٥.٥	١١٩.٤	٥٧.٠	٧٤.٥	١٠٩.٩٠
يونيو	٥٢.٠	٦٤.٦	٦٦.٩	١٢٨.٣	٩٨.٤	٧٣.٠	١٠٩.٠٠
يوليو	٥٣.١	٦٨.٩	٧١.٩	١٣١.٢	٦٤.٤	٧٢.٥	١١١.٦٠
أغسطس	٥٧.٨	٦٨.٨	٩٨.٧	١١٢.٤	٧١.٤	٧٤.٢	١٠٦.٣٠
سبتمبر	٥٧.٩	٩٥.٣	٧٤.٢	٩٦.٩	٦٧.٢	٧٤.٦	١٠٤.٦٠
أكتوبر	٥٤.٦	٥٥.٠	٧٩.٤	٦٩.٢	٧٢.٧	٧٩.٩	١٠٦.٣٠
نوفمبر	٥١.٣	٥٥.٤	٨٩.٠	٤٩.٨	٧٦.٣	٨٢.٨	١١٠.١٠
ديسمبر	٥٣.٦	٥٧.٩	٨٤.٢	٣٨.٦	٧٤.٠	٨٨.٦	١٠٧.٣٠

من الجدول نلاحظ ان أسعار النفط الخام ارتفعت ارتفاعا قياسيا في نهاية ٢٠٠٥ حيث وصلت في النصف الثاني من نفس العام إلى أكثر من ٥٤ دولار للبرميل ، ووصلت الأسعار إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٧م إلى أكثر من ٨٠ دولاراً للبرميل إلا أنها استمرت في الارتفاع حتى ما بعد منتصف عام ٢٠٠٨ حيث وصلت أقصاها في شهر يوليو ٢٠٠٨ وتعتبر مستويات قياسية إلا أن الأسعار تدهورت بشكل كبير جدا في نهاية العام بسبب الأزمة المالية العالمية والتغيرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلا أن سعر النفط ارتفع نسبيا في عام ٢٠١٠ ليصل متوسط سعر برميل النفط ٧٧ دولار للبرميل وواصل ارتفاعه في عام ٢٠١١م ليصل إلى ١٠٧ دولار تقريبا. أدت هذه الارتفاعات لتزايد القلق على استقرار الاقتصاد العالمي وقدرته على الاستمرار في النمو.

المحور الثالث: العوامل الاقتصادية لتغير أسعار النفط وانعكاساتها على أسعار الصرف

إن التغيرات في أسعار النفط لا تعود بدرجة أساسية إلى ضعف عامل العرض والطلب كما ان الأسواق المالية والسياسات الحكومية ومتغيرات سعر الصرف قد لعبت دورا مهما في ارتفاع أسعار النفط.

العوامل المتعلقة بالطلب: كثافة استخدام النفط في الاقتصاديات الناشئة حيث يعتبر النمو الاقتصادي السريع والكثافة العالمية لاستخدام النفط أي أن كمية النفط في الاقتصاديات الجديدة الناشئة من الأسباب الرئيسية لزيادة الطلب على النفط، ضعف الطلب في مواكبة نمو واردات الصين والهند؛ حيث إن أزمة ٢٠٠٨ تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات الماضية حيث زاد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ ١.١٪ أي ٨.٢ مليون برميل يوميا لعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على الطاقة في اقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط خاصة الصين والهند [19,32].

جدول (٨) تطور الطلب العالمي على النفط للفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٣) مليون برميل يوميا
[21,35]

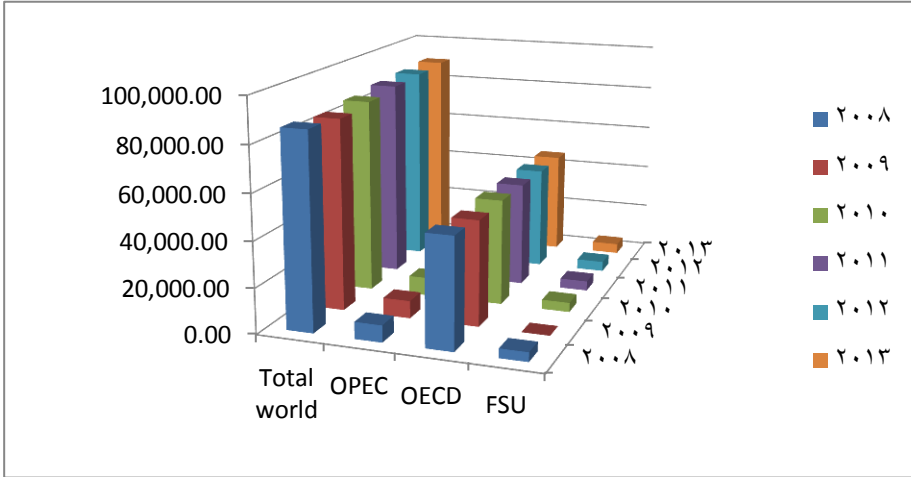
البيانات	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الطلب الإجمالي	٩٠.٠	٨٧.٩	٨٧.٦	٨٦.١	٨٤.٥	٨٥.٥	٨٦.٤	٨٥.٢	٨٤.٦	٨٣.٤	٨٢.٧	٨١.٩	٨١.٣	٨٠.٥
الطلب المتغير	١.١	١.١	١.٢	١.٥	١.١	١.١	٠.٩	١.٢	١.١	١.٥	٢.٠	٠.٥	١.٣	٢.٤

من الملاحظ في الجدول (٨) أنه مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي فان الطلب العالمي على النفط يتزايد منذ بداية عام ٢٠٠٠ وارتفع بنسبة ٣.٤ مليون برميل يوميا يصل إلى ٧٩.٣ مليون برميل. أما خلال عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي مما أدى إلى زيادة الطلب بنسبة ٤٪ أما في عام ٢٠٠٧ فقد بلغ ٨٦.٤ مليون برميل يوميا ولكن انخفض الطلب في عام ٢٠٠٨ بمعدل ١٪ ليصل إلى ٨٥.٥ مليون برميل /يوم أما بالنسبة لعام ٢٠٠٩ فقد انخفض الطلب العالمي إلى ٨٤.٥ مليون برميل /يويا نتيجة للأزمة المالية العالمية.

إلا إن عام ٢٠١٠ شهد ارتفاعا في الطلب العالمي لسنتين متتاليتين متأثرا بالانتعاش الاقتصادي العالمي، واستمر بالارتفاع بنسبة ١.٦ مليون برميل / يوم في عام ٢٠٠٩ ويعزى هذا النمو في تغير حجم الطلب إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذها العديد من الدول الصناعية والذي أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط بصورة عامة.

جدول (٩) الإنتاج العالمي للنفط للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ (١٠٠٠ برميل / يوميا) [21,35].

Production	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
Total world of which:	٧١,٨٢٣.٥	٦٨,٩٦٥.٦	٦٩,٨٨٨.٢	٧٠,٤٦٠.٩	٧٢,٨٥٨.٥	٧٢,٨٤٢.٢
OPEC	٣٢,٠٧٥.٤	٢٨,٩٢٧.١	٢٩,٢٤٩.٤	٣٠,١٢١.٢	٣٢,٤٢٤.٢	٣١,٦٠٣.٨
OECD	١٣,٧٣٣.٠	١٣,٥٣٢.٧	١٣,٣٥٧.٢	١٣,١١٩.٩	١٣,٦٧٦.٤	١٤,٤٥٣.٤
FSU	١١,٩٠٨.٦	١٢,٢٦٧.٦	١٢,٥٢٤.٣	١٢,٥٢١.٩	١٢,٥٤٢.٢	١٢,٦٢٣.١

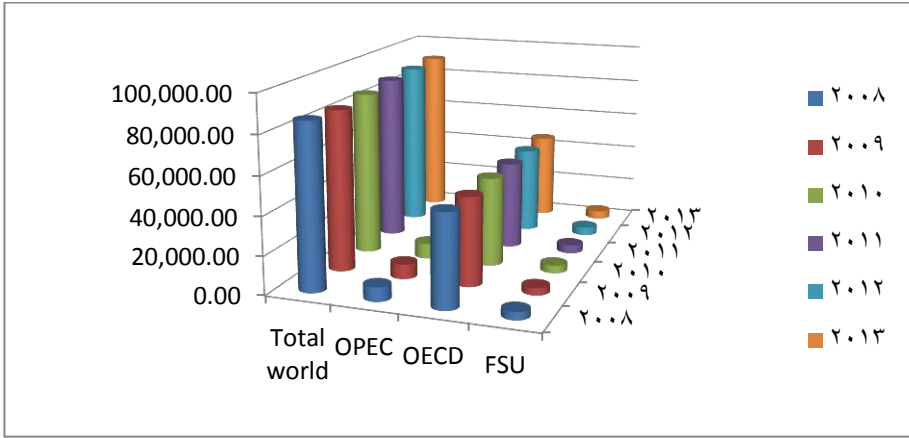


Demand	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	
Total world of which:						
OPEC	٧,٤٢٥.٠	٧,٧٠١.٥	٨,٠٩٦.٩	٨,٣٤١.٢	٨,٦٧٨.٢	٩,٠٣١.٤
OECD	٤٨,٣٣٧.٢	٤٦,٣٨٥.٥	٤٧,٠١٩.٥	٤٦,٤٦٩.٥	٤٥,٩٧٣.٥	٤٥,٩٠٢.٦
FSU	٤,١٠٦.٩	٣,٧٥٠.١	٤,١٥٧.٦	٤,٢٩١.٧	٤,٤١٤.١	٤,٤٧٦.٩

دول الاتحاد السوفيتي السابق (FSU) **Former soviet union (FSU)**: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، كرقيزستان، لاتفيا، لتوانيا، مالدوفا، روسيا، طاجكستان، توركمينستان، أوكرانيا، أوزبكستان

من الجدول (٩) نلاحظ إن حجم الإنتاج العالمي للنفط انخفض عند مقارنة عام ٢٠٠٩ بعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بما يعادل ثلاثة مليون برميل يوميا، وارتفع حجم الإنتاج العالمي تدريجيا حتى وصل إلى ٧٢,٨ مليون برميل/يوم في عام ٢٠١٣. جدول (١٠) الطلب العالمي على النفط للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ (١٠٠٠ برميل/ يوم)

جدول (١٠) الطلب العالمي على النفط للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ م (ألف برميل/يوم)
[21,35,36]



نلاحظ من الجدول (١٠) أن الطلب العالمي على النفط في السنوات الأولى انخفض خصوصا في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ أدنى مستوياته ٨٤,٨ مليون برميل يوميا ومن ثم ارتفع الطلب العالمي على النفط لكثافة استخدام النفط في الاقتصاديات الناشئة وزيادة الطلب على الطاقة وخصوصا الصين والهند.

العوامل المتعلقة بالعرض :

منها تباطؤ الاستثمارات والمتمثلة في انخفاض الإنتاج وإلى أسباب تتعلق بتغيرات الركود الاقتصادي في الاستثمارات حيث لم تتبع الأوبك سياسة فعالة للحد من الارتفاع في الأسعار ويعود السبب وراء تباطؤ نمو الاستثمارات الارتفاع المفاجئ في التكاليف الجديدة للنفط والغاز. إن انخفاض الاستثمارات يعني لا وجود لقدرات إنتاجية ستضاف إلى الإمدادات؛ وعليه فإن الاضطرابات المتقطعة في العرض سيزيد من الضغوطات على السوق. ونتيجة لتراجع الفائض في القدرات الإنتاجية عالميا وبشكل ملحوظ للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ لتبقى أقل بكثير من متوسطها خلال عشر سنوات في ظل تراجع الإمكانات في وجود قدرة كامنة لتحقيق فوائض كافية من جانب العرض حيث إنه من المستحيل على المنتجين مواجهة احتمال تعطيل الإمدادات لاستعادة توازن السوق دون الحاجة لتغيرات هامة في الأسعار.

العوامل المتعلقة بسعر صرف الدولار:

تعد من أكثر العوامل تأثيراً على تغير أسعار النفط حيث إن تدهور سعر صرف الدولار له أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط ففي حين إن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم أطراف السوق في معظم الأحيان إلا أننا نجد إن انخفاض قيمة الدولار أدت إلى ارتفاع سعر النفط والعكس صحيح. وعلى عكس ما تم اعتماده لتقويم النفط بالدولار الأمريكي وتكون العلاقة طردية، أي أنه يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض تسعيرة النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه. إلا أن حالة التوازنات الجديدة أثبتت العكس [27,30].

كل العوامل تشير إلى بقاء ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق سمة ثابتة في أسواق النفط مستقبلاً. من حيث تبقى بعض التقلبات أسعار النفط لا مفر منها بسبب خصائص تعقيدات سوق النفط وبالتالي يجب أن تكون للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء مصلحة قوية في تجنب التقلبات الحادة في الأسعار واستناداً إلى التغيرات الهامة في تكييف برامج النفقات مع الواقع الذي بغرضه سوق النفط وبذل الحكومات جهود مكثفة لزيادة الشفافية وتيسير الاستثمارات في سوق النفط والالتزام بها في المدى المتوسط والطويل سيؤدي حتماً إلى منع التقلبات الحادة في الأسعار، كما لا توجد أي ضمانات مؤكدة تبين بأن الأسعار لن ترتفع مجدداً في المدى الطويل في ظل استمرار نمو الطلب العالمي .

إن التأثير المتبادل بين أسعار صرف الدولار وسعر النفط من خلال تحديد أثر سعر صرف الدولار على سعر النفط وان انخفاض سعر صرف الدولار سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بآثار مباشرة أو قصيرة الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط يؤثر على زيادة حدة المضاربات في عقود النفط والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، والأثر الغير المباشر أو الأجل البعيد لانخفاض الدولار في أسواق النفط يؤثر في تغيير أساسيات السوق (العرض والطلب) على النفط [7,20].

وإن تحديد أثر سعر النفط الخام على سعر صرف الدولار والذي يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار نتيجة ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات. ولو تابعنا التغيرات للمعدلات الشهرية في جدول (١١) لسعر

صرف الدولار مقابل اليورو للفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٤م

جدول (١١) أسعار صرف الدولار مقابل اليورو في الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٤م. دولار/يورو [5,34]

السنة / الأشهر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
يناير	٠.٧٧١١	٠.٦٧٨٣	٠.٧٦٦٥	٠.٧٠٢٦	٠.٧٥٨٧	٠.٧٨٥١	٠.٧٤٨٨	٠.٧٣٤٥
فبراير	٠.٧٦٠٩	٠.٦٨٥٧	٠.٧٧٤٦	٠.٧٤٢	٠.٧٢٨٩	٠.٧٥٧٦	٠.٧٤٦٢	٠.٧٣٢٥
مارس	٠.٧٥٠٥	٠.٦٤٠٥	٠.٧٥٥٦	٠.٧٣٤٨	٠.٧١٤٣	٠.٧٥٦٥	٠.٧٧١٨	٠.٧٢٥٦
إبريل	٠.٧٣٤٦	٠.٦٤٣٠	٠.٧٥٨٥	٠.٧٤٤٧	٠.٦٩٢٠	٠.٧٦١٩	٠.٧٦٥٧	٠.٧٢٣٠
مايو	٠.٧٣٩١	٠.٦٣٨١	٠.٧٤٧٢	٠.٨٠٦٣	٠.٧٠٤٥	٠.٧٩٠٣	٠.٧٧٤٥	٠.٧٣١٢
يونيو	٠.٧٤	٠.٦٤٤٩	٠.٧٥٢	٠.٨١٣٩	٠.٧٠٠٦	٠.٧٩٧٦	٠.٧٦٢٨	٠.٧٣٦٧
يوليو	٠.٧٢٦٩	٠.٦٢٩٥	٠.٧١٧٠	٠.٧٨٤٢	٠.٧٠٢٩	٠.٨١٦٨	٠.٧٧١٥	٠.٧٣٤٩
أغسطس	٠.٧٨٨٨	٠.٦٧٧٧	٠.٧٠٤٠	٠.٧٨٥٢	٠.٦٩٦٢	٠.٨٠٣٣	٠.٧٥١١	٠.٧٥١١
سبتمبر	٠.٧٢٢٦	٠.٦٩٩٥	٠.٦٨٢٢	٠.٧٧١٤	٠.٧٣٦٢	٠.٧٧٤٥	٠.٧٤٥٠	٠.٧٧٤٤
أكتوبر	٠.٧٠٠٣	٠.٦٧٨٢	٠.٦٧٣٦	٠.٧٦٢٥	٠.٧٢٤٤	٠.٧٧٣٠	٠.٧٣٥٨	٠.٧٨٦٨
نوفمبر	٠.٦٧٦٩	٠.٧٨٩٧	٠.٦٦٨٦	٠.٧٤٢٠	٠.٧٣٤١	٠.٧٨٢٦	٠.٧٤٤٥	٠.٨٠١١
ديسمبر	٠.٦٨٩٧	٠.٧٦٧٢	٠.٦٩٧٥	٠.٧٥٤١	٠.٧٦٦٠	٠.٧٥٧٢	٠.٧٢٩٨	٠.٨٠٧٩

سنلاحظ من المعدلات الشهرية في الجدول أن أسعار صرف الدولار مقابل اليورو لم يطرأ عليها أي تغيير كبير وذلك ليس بسبب قوة اليورو وإنما بسبب ضعف الدولار التي سببتها الأزمة العقارية أو المالية ومع أن الدولار منذ ١٩٧٦ هي عملة غير مستقرة لكنها العملة الأكثر تداولاً في العالم، ولأن الولايات المتحدة لا تمنع بان يكون الدولار العملة الرئيسية مما يعطيها نفوذاً أكبر وعالمية في المجالين الاقتصادي والمالي على خلاف الدول الأخرى التي تفضل أن تبقى عملاتها ضمن النطاق الدولي المحدد. إلا إن اتساع استخدام اليورو له فوائد عديدة خصوصاً الدول التي تتعامل به خاصة دول منطقة اليورو وتتمثل هذه الفوائد في تقليص تكاليف تبادل العملات الوطنية وتجنب مخاطر أسعار الصرف والاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب اتساع السوق ومنع الصدمات الناجمة عن المضاربة في العملات. وتمتد دور اليورو في زيادة السيولة النقدية الدولية مما يجعل كلفة الاقتراض به منخفضة مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار

والنمو الاقتصادي [1,4,6]. وما يعزز الثقة باليورو كعملة دولية مستقرة تقف في مركز المنافسة للدولار الأمريكي وهذا بدورة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الدولار مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها بالإصدار النقدي مما اضطرها إلى المزيد من المديونية. وبمقارنة التغيرات والمعدلات الشهرية لأسعار النفط الخام الواردة في جدول (١٠) مع المعدلات الشهرية لأسعار صرف الدولار مقابل اليورو لوجدنا إن هناك اتجاه عام للعلاقة بين المتغيرين، حيث إن هناك ارتفاع في أسعار النفط تقابل انخفاض مستمر في سعر صرف الدولار.

النتائج :

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- (١) أن نظام سلة العملات يوفر المرونة النسبية في تحديد سعر الصرف ويسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد على السيطرة للحيلولة دون حدوث تقلبات حادة في الآجال القصيرة في أسعار العملات الرئيسية في الأسواق العالمية وهذا ما أثبتته فعلا تجربة الكويت عندما ارتفع سعر الدينار الكويتي مقابل معظم العملات الرئيسية للسلة والعملات الخليجية بنسب مختلفة هذا ما أعطى مؤشرات ايجابية عن تعزيز قيمة الدينار مقابل تلك العملات.
- (٢) إن جميع الدول التي تربط صرف عملاتها بالدولار الأمريكي بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي شهدت انخفاضا في قيمة عملاتها عندما ارتفعت أسعار النفط العالمية وانخفض سعر صرف الدولار الأمريكي ما عدى الكويت التي تأثرت بنسبة منخفضة جدا مقارنة بأسعار صرف عملات الدول الأخرى ويعود ذلك لقيام السلطات الكويتية بتحديد سعر صرف الدينار الكويتي مقابل سلة عملات مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي.
- (٣) إن سياسة تنويع العملات التي تتبعها بعض الدول للاحتفاظ بعائداتها النفطية أصبحت ضرورة لتجنب أو تقليل مخاطر التضخم المستورد والتقلبات الإضافية في قيمة الدولار والتي ستؤدي إلى مزيد من التدهور في القوة الشرائية لتلك العائدات في حالة استمرار انخفاض قيمة الدولار.
- (٤) إن التذبذبات التي تحصل على مستوى الأسعار تتسبب في العديد من المشكلات

المتعلقة بإدارة سعر الصرف وخاصة سعر الصرف الحقيقي وليس الاسمي كون سعر الصرف الحقيقي له دور محوري في الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي لذا فان التوجه الحديث لأنظمة الصرف في الدول المتقدمة يتجه نحو السياسة المرنة أو سياسة التعويم الناتجة عن التنمية المالية وتقدم الأسواق وصعوبة استمرارية أنظمة في الصرف الثابتة.

(٥) على الرغم من الانخفاض الشديد في أسعار رفع الدولار في السنوات الأخيرة إلا إن قوة الدولار ومكانته العالمية تتوقع ارتفاع الأسعار مرة أخرى في المدى المتوسط والطويل، ولاستيعاب النمو المتوقع في الطلب على النفط وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية فانه يتطلب زيادة الاستثمارات في المدى الطويل ولكن انخفاض الأسعار الحالية وعدم التأكد من الأسعار المستقبلية قد يؤدي إلى ركود الاستثمارات ومن ثم إمكانية التغير المستقبلي لأسعار النفط يجب أن تكون للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء مصلحة قوية في تجنب التقلبات الحادة في الأسعار استنادا للتغيرات الهامة في تكييف برامج النفقات مع الواقع الجديد الذي يفرضه سوق النفط.

نختتم هذا البحث ما يلي :

(١) لتصحيح المسار التسعيري للنفط يجب اعتماد سلة عملات أو ما يعرف بحقوق السحب الخاصة للتسعيرة وفق ما انتهجت الكويت، وإن فك الارتباط بين الدولار الأمريكي وسعر النفط سيكون الخطوة أفعالة والمطلوبة كونه سيساهم وبكل تأكيد في تحييد اثر تغير قيمة الدولار في السعر الحقيقي لبرميل النفط وكذلك في المحافظة على مستوى القوة الشرائية للعائدات النفطية.

(٢) في حال استمرار اعتماد الدولار كعملة للمبادلات النفطية فانه يتوجب تبني سياسة تسعيرية أكثر دقة حيث إن السعر الحقيقي لبرميل النفط يؤخذ كمؤشر ليس السعر الاسمي الذي لا يعكس استدلالات قوى العرض والطلب التي تخضع حاليا لسياسة التعويم.

(٣) تعزيز الثقة في العملة المحلية من خلال الاحتفاظ بقيم ثابتة من الذهب والاحتياطات النقدية.

٤) الحاجة إلى مزيد من المعلومات وشفافيتها حول سوق النفط للمساعدة على إمكانية فهم حركة الأسعار وتأثير الأسواق المالية في حين إن الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك والذي ينتمون المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو دول الاقتصاديات الناشئة لوحظ استحوادهم على حصص متزايدة في السوق حاليا لذا فإنه يتوجب فهم علاقة سياستها بسلوك السوق.

٥) عدم استفادة بعض الدول من الزيادة المتصاعدة في أسعار النفط ن جانب من هذه الزيادة يحسب بخسارة، أي أن الدولار المسعر به النفط فقد جزء من قيمته في الفترة نفسها التي شهدت التصاعد السعري وهذا يتطلب من الدول المستهدفة تبني أساسا اقتصادية متينة وسياسة مالية قوية وسياسة نقدية مستقرة تؤدي إلى خفض معدلات التضخم.

المراجع :

- (١) إبراهيم السقاف، إصلاحات جوهرية في صندوق النقد الدولي، العدد ٦٣٦٠، ٢٠٠١.
- (٢) إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز(أوبك)، الكويت، ٢٠٠٩.
- (٣) بلقاسم العباس، أزمات أسعار الصرف، مجلة العهد العربي، العدد ، الكويت .
- (٤) بول سامولسون وآخرون الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣
- (٥) التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، ٢٠١٣م
- (٦) جورج تافلاس ك، الاستخدام الدولي للدولار واليورو، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٢، ١٩٩٨ م.
- (٧) الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصف، دار المنهل، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
- (٨) حسين عبد الله أسعار النفط، التصحيح عبر آليات السوق، العدد ١٥٤، القاهرة، ٢٠٠٥
- (٩) الحلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي بالسياسة النقدية، مكتبة حسن المصرية، بيروت، ٢٠١٠.
- (١٠) حيدر نعمة الفريجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطر المصرفية، جامعة الأغواط، ٢٠٠٥.
- (١١) ريتشارد هانبيرغ، سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.
- (١٢) زياد عربية ارتفاع أسعار النفط: الأسباب والتداعيات، مجلة شؤون عربية الملف الاقتصادي، العدد ١٣٤، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- (١٣) سعيد فتحي الخولي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية ١٩٩٢م.

- ١٤) ضياء محمد الموسوي، ثورة أسعار النفط الجزائر ٢٠٠٥م.
- ١٥) فراهاد محمد علي الأهدن، اقتصاديات الطاقة والبتترول، المكتبة الانجلو
مصرية، مصر، ٢٠٠٠م.
- ١٦) فلاح شفيق، السياسة التسعيرية للنفط والغاز، مركز النور للدراسات ٢٠٠٨م.
- ١٧) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ٢٠٠٢م
- ١٨) محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٠
- ١٩) النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي ٢٠٠٧م.
- 20) Amence Noel , "Oil Prices: the True Role of Speculation ",
EDHEC,Berlin,Germany November 2008, p84.
- 21) Annual statistical bulletin, OPEC , 2005 , 2010 , 2014 at :
- 22) Bilson,John,Recont development in monetary models of exchange rate
determination, I.M.F staff papers .vol.26 no 2 pp.201-223 (june1979).
- 23) Caves, D. W. andE.L. Efficient foreignExchangeRate Determination,
American Economic Review , Vol.70 No.1 pp.120-134.(March
1980).
- 24) Decline of Dollar Putting Squeeze on OPEC Income. The Oil Dail,
No 8790, February 1987.
- 25) Franked,Jeffery,Monetaryand Portfolio – Balance Models Exchange
Rate Determination The World Congress of the Econometric Society
,Aix –en-provane , France . Aug.29.1982.
- 26) Frankel,J.and Froot,K., Understanding the U.S. Dollar in the
Eighties: The Expectations Characteristicsand Fundamentals
TheEconomicRecord SpecialIssue 1986.pp.24-28.
- 27) Griffin , J. and Teece, D. OPEC Behavior and World Oil Price, G.
Allen &Unwin, Boston,1982.
- 28) Huntigton Hillard, The Dollar and the Oil Market. Energy
ModelingForumStanford University. 1985.
- 29) International Energy Agency "World Energy Outlook 2008 – 2013
IEA/OECD : Paris. Robert J. Samuelso , "OPEC's Triumph : Acting
like a True Cartel – with America's Help", The Washington Post , 12
March 2008.
- 30) Khan , W. and Willett , T. , The Monetary Approach to Exchange
Rate: A Review of Recent Empirical Studies. Kredit and Kapital,
Vol.77 , No1, 1984.
- 31) Krugman Paul Oil and the Doll Economic interdependence and

- flexible Exchange Rates edited by J.Bhandari and B.Putman, 1980.
- 32) The Purchasing Power of an OPEC Oil Barrel : Fiction and Facts ,
Petrostrategies , Vol.1 , No.40 . February 2, 1987.
- 33) www.IMF.org33.
- 34) www.OANDA34.
- 35) www.opec.org35.
- 36) www.IEA.org.

